

الاستيطان جبهة مستعرة رغم صمت الجبهات

"انا اعتقد بأن الاستيطان في المناطق"، يجب ان ينفذ لافراض ديمغرافية (سكانية) وليس لافراض جغرافية، كما يريد اريك شارون" هذا ما صرح به جدمعون بات، ويضيف وزير الاسكان الاسرائيلي، "ان الاستيطان على طريفة شارون يعود بالضرر على اسرائيل في الحلبة الدولية".

والاجتاه بناء على تعليمات من عيزر وايزمن وزير الدفاع، تعديلات على خطة جدمعون بات، وولعت الرقم من 4 مدن الى 6 مدن جديدة يسكنها 160 الف مستوطن، في المناطق المحتلة.

أهازيج دعائية

ولغرض في نفس يعقوبم بات واصحا كل الوضوح الان، روجت الصحف اليرجوازية المحلية والعالمية، لفلانات مزعومة بين وايزمن وشارون حول قضية الاستيطان والمستوطنات. ووصل

ان خطة وزير الاسكان الاسرائيلي الاستيطانية، كما اوردت صحيفة هارتس، في المغالبة المطلوبة التي لمرتها معه، تعتمد على اقامة اربعة مدن صنافية استيطانية كبيرة، يسكنها 20 الف مستوطن. هذا في المرحلة الاولى على الاقل.

كما اوردت الابهاء، ان الادة المنفذة لهذه الخطة الاستيطانية، في المناطق المحتلة هي "وزارة الدفاع الاسرائيلية". وعلى ما يبدو فقد اصابت شعبة التخطيط



في شيلو - مستوطنون ام علماء آثار ١٩

الان لصاعدا على غير الاستيطانية الكبيرة في عدد من المواقع، وليس على مستوطنات صغيرة على هذا وهناك كما يريد اريك شارون

المتحدة ومصر، في فترة معينة وثناء قيامه بدور "ممامة السلام". والان كشفت خطط وزارة الاسكان الاسرائيليتين هذه الفلانات. ان ما تصده جدمعون بات في تصريحه السابق، هو انه يجب التركيز من

الحد بهذه الصحف "تدبيح" الاتوال والتصريحات وحضور الاجتماعات المغلقة، والتنصت للكالمات الهاتفية بهدف اثبات وجود مثل هذه الفلانات. ولقد شكلت هذه الازايج الدعائية، تغطية اعلامية لزيارات عيزر وايزمن في الولايات

تساؤلات حول دور «قاضي التشريع» هل هو خطوة لتعديل القوانين؟

قاضي التشريع الجديد لا يعرف شيئا عن صلاحياته! ورجال القانون حاثرون تماما في معرفة سبب استحداث هذا المنصب بعد انتظار احد عشر عاما!

وهناك من يقول ان تعيين القاضي خالد البشتاوي في المنصب الجديد المستحدث يستهدف ابعاده، وان المنصب لن يكون سوى تلاجة لتجميد القضاة غير المرغبي عنهم. وهناك من يقول على العكس من ذلك ان قاضي التشريع سيكون مطالبا بموجب القانون الاردني بتقديم الاقتراحات والمشورة بخصوص تعديل القوانين والجراءات في ضوء الممارسة اليومية للحاكم ودوائر القضاء. وي طرح اصحاب هذا الرأي تساؤلا هاما وهو من سيبت في اقتراحات قاضي التشريع حتى تصبح قانونا. طالما ان القانون

الاردني الذي استحدث المنصب على اسامه يقصر صلاحية البت في الاقتراحات بمجلس النواب الاردني. ويضيف اصحاب هذا الرأي ان السلطات العسكرية الاسرائيلية تمارس مهمات السلطة التنفيذية الاردنية في الضفة الغربية. اما السلطة التشريعية فليست موجودة لتقدم لها مقترحات قاضي التشريع. والسلطة التنفيذية، وهي الان الحكم العسكري الاسرائيلي، ليست مخولة بموجب القانون الاردني بالنظر في تلك المقترحات. اذن، يقول اصحاب هذا الرأي، كيف سيقوم قاضي التشريع

اسرائيلية

بلغت ارباح الصناعات الاسرائيلية في منطقة رفح، من تصدير البترول الخارج 30 ملايين دولار الانتاج الاجمالي لهذه المنطقة اكثر من 22 الف طن. ومن ان هذه المستوطنات تنتج للتغلب عن البترول في من الجدير بالذكر سلطات الاحتلال قد قررت كميات المياه التي يجب ان لري في القطاع بصفة دائمة في المياه الجوفية.

قرر المسؤلون الاستيطان، في وزارة الاسرائيلية، نقل مركز القدس - اريحا بصفة دائمة تجاه مدينة القدس، وذلك قيام سكان العيزرية او ببناء وحدات سكنية في المناطق.

وكانت الحكومة التي قد باشرت في انشاء "المستوطنة الصناعية" في 1975، بحيث مدت اليها خط الكهرباء والمجاري كما انه طرقت وسيروبط هذه المنطقة بري مباشر، تم انشاء مدينة تل ابيب. ويبلغ عدد الصناع بنائها في هذه المستوطنة حتى الان، يعمل فيها 400 عامل اسرائيلي. وتنتظر الاستثمارات فيها 400 الف اسرائيلية.

بريد المك في اجازة

جبل المكبر الخدمات البريدية في المكبر والسواخرة العربية الشهر الحالى، شخص الوحيد، الذي كان الرسائل من مدينة القدس وجدير بالذكر سكان هذه المنطقة يوزع خمسة الاف مروض، ولا يوجد بريد في منطقتهم حتى

الجديد كان قد نظر في عدد من القضايا الحساسة منها قضايا الهدليات في الضفة الغربية والطعن بها، وشريعة الانتفاخات وقضايا اخرى، واعتبرت احكامه في حينها "من صالح الحق والعدالة". ولكنها لم ترهض بعض الجهات الغربية من الاوساط الرسمية. هذا وتبرر بعض اوساط رجال القانون استحداث منصب قاضي تشريع، بوجود ثغرات في القوانين الاردنية تستلزم التعديل والاغلاق. ولكن الكثرة الغالبة من رجال القانون لا يوافقون على اجراء تعديلات في القانون الاردني لانه ليست هناك اية ضمانات لتعديل الجوانب السلبية، والموافقة على مبدأ التعديل تفتح الباب لاطلاق حرية تصرف السلطات بالقوانين بالطريقة التي تخدم اغراضها، وتزيد المراسيم المتتابعة التي صدرت عن تلك السلطات في السنوات الاخيرة والتي تعتبر مناقضة لاتفاقية جنيف الخامسة تعهد تعديل القوانين في المناطق التي تخضع للاحتلال.

بمهامه اذا كانت له مهمات؟ وهل في نية السلطات العسكرية تشكيل مجلس تشريعي؟ ام ان النية معقودة للمسير في تطبيق مشروع الادارة الذاتية، وتخويل المجلس المقترح في مشروع بين سلطة التشريع وبالتالي البت في مقترحات قاضي التشريع؟ القاضي المعين الجديد، خالد البشتاوي، اخذ اجازة بناء على طلبه منذ 18 ايار الجاري، وهو لا يعلم شيئا عن الموضوع مثلما لم يستشر في امر تعيينه. ولكنه بفعل "التريث حتى تنجلي الامور" ويتسلم عمله ليصبح في مقدوره الاجابة على التساؤلات ويكتفي الان بتبريد هذه العبارة الرمزية "عندما تشرق الشمس تنجلي الحقائق!" ولدى سؤال مراسلنا له عما اذا كان تعيينه في منصب قاضي التشريع يستهدف ابعاده عن محكمة البداية، اجاب بأنه لا يستطيع الحكم الان. و اضاف "انني لا اعلم شيئا عن صلاحيات الوظيفة الجديدة، انتظر وسيظهر كل شيء". ومن المعروف ان القاضي خالد البشتاوي، الذي شغل منصب رئيس محكمة البداية في الضفة الغربية حتى تعيينه في المنصب

اطباء الاسنان العرب يفتشون صندوقا لمساعدة اطباء الضفة الغربية

انعقدت في عمان في الرابع من الشهر الجاري، الدورة الثامنة عشرة لاتحاد اطباء وجراحي الفم والاسنان العرب، حضره مندوبون عن الدول العربية المشاركة.

وقد حضر عن اطباء اسنان الضفة الغربية ضمن الوفد الاردني نقيب اطباء في الضفة الدكتور نسيب عبد اللطيف. وقد قدم هذا الوفد مذكرة، حول اوضاع طب الاسنان والاطباء بالضفة الغربية، حوت مجموعة من الاقتراحات التي اقراها المجتمعون بمجلسها. وقد اشارت المذكرة، الى القرار الاخير للحاكم العسكري

العام الاسرائيلي للضفة الغربية، حول صلاحية الحكم العسكري باصدار رخصة مزاوله مهنة الطبابة. بعد ان كانت نقابة اطباء هي الجهة المخولة بذلك وبينت ان هذا القرار من مخالفة للاوضاع التي كانت سائدة قبل الاحتلال ونوهت الى الخطورة التي تصاحب تطبيق هذا القرار. ومن ضمن المطالب التي تقدم بها وفد الضفة الغربية انشاء

معلمو لواء رام الله يطلبون تشكيل نقابة

قام عدد من معلمي لواء رام الله بتوكيل المحامية فيليبستيا لانغر في مراجعة الجهات المختصة في الحكم العسكري في الضفة الغربية حول السماح لهم بتشكيل نقابة لوائية اسوة بالمهن الاخرى المسموح لها بممارسة عملها النقابي في مختلف انحاء الضفة. وقد ابلغ مكتب المستشار القضائي للحكم العسكري فيليبستيا لانغر ان الطلب المقدم من جهتها بخصوص هذه القضية، قد حول الى السلطات المختصة لتبت فيه.

هذا، وابدى المحاميان؛ حنا نقارة وعبد الفطيط وراوشه استعدادهما التام لتقديم المساعدة القانونية اللازمة في